ملفات

تتمة/ قانون الخدمة

العلاوات

كيف يطبق القانون دون تطبيق اللوائح الخاصة بالعلاوات، وهي (العلاوات) التي تحسَّن راتب الموظف وتغنيه عن الركض واللهاث للحصول على درجة مدير لأسباب مالية فقط. يوضح الكرنز: بتطبيق القانون تصبح الهياكل التنظيمية ملزمة، وهذا القانون أُقر من المجلس التشريعي بالقراءة الأولى بعد إقراره بالقراءتين الثانية والثالثة، وبناء عليه يطبق قانون الخدمة المدنية بشقيه المالي والإداري، فاللوائح التنظيمية جاهزة، فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وآليات الانتقال من درجة إلى أخرى وآليات الانتقال بين الفئات وشروطها والمؤهلات والخبرات المطلوبة لشغل الوظيفة والعلاوات. وبيّن أبو لبدة أن القطاع العام يأخذ بالاعتبار العلاوات المختلفة لطبيعة العمل، ولا يوجد موظف أهم من موظف، ولا بد من تحديد علاوات خاصة حسب طبيعة العمل، الندرة، لكن هناك أكثر من علاوة نفذت، علاوة المعلم، وعلاوة المحاسبة، والمهندس والنمط السائد وعلاوة الاختصاص.

اجتهاد شخصي لوزير المالية

وعن صحة ما قيل على لسان أعضاء من المجلس التشريعي أن القانون طُبِّق باجتهاد شخصي من قبل وزارة المالية بعيداً عن القانون، يوضح أبو لبدة: لا يوجد ما يسمى اجتهاد شخصي، وزارة المالية وزارة مهمة، وأي خطوات فردية قامت بها كان مردها إلى عدم وجود قواسم مشتركة بالحد الأدنى ما بين ديوان الموظفين العام والوزارة الفلسطينية. في حين يقول الكرنز لم يطبق القانون، ووزارة المالية اجتهدت برفع سلم رواتب لا علاقة له بالقانون، وعن عدم مساءلة المالية أمام «التشريعي»، عن هذه النقطة لم يجب الكرنز.

قانون التقاعد وكادر م.ت.ف

لم يوافق رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على تطبيق قانون التقاعد، وكان هذا واحداً من العوائق التي يجدها البعض سبباً لعدم تطبيق قانون الخدمة المدنية التي ينحى بالمسؤولية عنها لكادر م.ت.ف، وعن ذلك يقول الكرنز: لا علاقة للقانون بالآخر، قانون التقاعد غير موجود أصلاً. نقوم بإعداد مشروع قانون للتقاعد لموظفي القطاع العام من مدنيين وعسكريين، ما أحيل لنا من مجلس الوزراء هو ترجمة حرفية لبعض القوانين، والموجود حالياً هو قانون التأمين والمعاشات لموظفي غزة، وهو امتداد للقانون المصري الموجود من عهد الإدارة المصرية، والمعمول في الضفة هو النظام الأردني المعمول به قبل العام ١٩٦٧، حيث يقتطع من الموظف اشتراكات بقيمة ٢٪، ويذهب إلى الخزينة العامة وتقدم الدولة مقابله راتب تقاعدي محدود جداً، ما قمنا به في السابق إصدار قرار يعطي الموظفين العاملين في الضفة الغربية راتباً تقاعدياً يفي الحد الأدنى من احتياجاتهم، وهو قرار مؤقت إلى حين صدور قانون، ويوضح الكرنز أن لا علاقة بين إقرار قانون التقاعد وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وقانون التقاعد الذي ينظم علاقة الموظف بالحكومة بعد انتهاء عمله أو تعطله نتيجة المرض أو إصابة عمل، لأن حل مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسات من الدولة لخلق فرص عمل. وعن رؤية الحكومة لخطوة تحويل قانون التقاعد للمجلس التشريعي ودوره في عملية الإصلاح الوظيفي يقول أبو لبدة: نعتقد أن هذا القانون يجب أن يُقر في أقرب فرصة ممكنة لأنه حجر الزاوية في عملية إصلاح حقيقي، ولأنه يحفظ حقوق الكثير من الموظفين، وبخاصة من كانوا على كادر م.ت.ف، ويفتح الباب لإنصاف قطاع الشباب، لأنه لا يجوز أن يكون في الوظيفة الأب وابنه وحفيده، لأن هذا ليس وضعاً طبيعياً، ولا أعتقد أن الخبرات الفلسطينية محصورة بعدد معين من الاشخاص بغض النظر عن مواصفاتهم.

ويضيف: إن الحكومة شكلت لجنة وزارية شاركت فيها الحكومة وم.ت.ف والفصائل، لكنها لم تباشر عملها، ومهمتها مراجعة كافة ملفات منتسبي المنظمة من أجل معادلتها بالخدمة العامة، تمهيداً لتطبيق قانون التقاعد، لأن هذه الشريحة من المواطنين حتى الآن لا توجد ضمن أطر واضحة للحفاظ على حقوقهم، والتقاعد هو المدخل الوحيد لذلك.

الوظيفة الرسمية وإعادة الاعتبار لها

وعن حاجة الوظيفة الرسمية إلى إعادة الاعتبار لها والإجراءات المطلوبة عبر عدد من الإصلاحات يشير أبو لبدة إلى أن الوظيفة الحكومية بحاجة ماسة إلى إعادة الاعتبار لها، ويتحمل المسؤولية عن وضع الوظيفة الحكومية أطرافها كافة، سواء أكانوا الموظفين أم أصحاب القرار في الحكومة أم المجلس التشريعي. الوظيفة الحكومية يعاد إليها الاعتبار حينما يكون هناك وضوح في الواجبات، والحقوق، والرسالة، ونظام الثواب والعقاب، والانضباط في العمل، ويكون هناك الحد الأدنى من الشفافية في تسكين الموظفين وتعيينهم وترقيتهم، حيث أن الأساس في الوظيفة الحكومية هو العدالة التي تقوم على أسس تولي الوظيفة الحكومية بناء على الخبرات والمؤهلات وليس بموجب العلاقات الشخصية. ويرى الكرنز أن هذا يتم إن طبق القانون كما وضعه المشرع بطريقة سليمة ومنصفة وعادلة، سيكون هذا إنصافا للجميع، إنصافا للدولة، وإنصافا للموظف في آن واحد.

إعادة تسكين

ويبين أبو لبدة رداً على سؤال إذا ما كان تسكين الموظفين المطروح كفيل بالتغلب على المشكلة بالقول: إن مشكلة القطاع الحكومي ليست مشكلة تسكين، بل هي مشكلة مستفحلة تقوم على أساس أن حجم القطاع العام أكثر بكثير مما يجب أن يكون عليه، حيث بلغ عدد موظفي القطاع العام ٧٢ ألف في السلك المدني، وبالتأكيد إعادة الاعتبار تتطلب الكثير من الإجراءات ذات العلاقة، من إعادة توزيع العاملين وإعادة تصنيفهم وتحديد مهامهم واختصاصاتهم إحالة جزء منهم إلى التقاعد وإعادة تدوير مراكز المسؤولية، وهناك جهد جزئي يبذل في وزارة المالية لحصر الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة الوطنية ويتواجدون خارج الوطن. وأعتقد أن وزارة المالية ستقوم في نهاية المطاف باتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة، بوقف مخصصات كل من لا يقوم على رأس عمله. وأصدرت وزارة المالية حديثاً تعميماً إلى كافة الوزارات تطالبها بتقديم لوائح لكل الموظفين الذين يقومون على رأس عملهم، وسنقوم بوقف مخصصات أي شخص يتلقى راتباً من القطاع العام لا يقوم على رأس عمله، وقامت بقطع جزء من هذه الرواتب خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

الإذاعة .. نموذجاً

وللوقوف على تفاعل الموظفين مع آليات تطبيق القانون وكيف ينظر له القائمون بالإشراف المباشر على عمل المؤسسات التقت «آفاق برلمانية» مدير عام هيئة الإذاعة باسم أبو سمية. فقال: قانون الخدمة المدنية يتعامل مع مؤسسات حكومية تعمل بدوام لمدة ست ساعات ونصف، لكن نحن في المؤسسة نتعامل بنظام المناوبة، ويعمل الموظف أحياناً أكثر من مناوبة، ونختلف عن المؤسسات الأخرى بأن عملنا يعتمد على التحرير والمذيعين في كل مناوبة، ما يعنى أن كل مناوبة تحتاج إلى طاقم كامل لإدارة العمل، فمثلاً عندما طلبنا ثلاثة مديري تحرير في الهيكلية جوبهنا بالقول عليكم تفسير الأسباب، لأن القانون يسمح لكم فقط بمدير تحرير واحد. نظام علاوة العمل الإضافي المعمول به في مؤسسات أخرى مثل الصحة والمالية غير معمول به في الإذاعة، على الرغم من حاجتنا له، حتى العلاوة المالية المقطوعة التي كانت تمنح لموظفي الهيئة، وكان قدرها خمسمائة شيكل وتصرف تحت بند تكملة صافي الراتب قُطعت مع التطبيق الأخير لقانون الخدمة المدنية، ولم يصرف مقابلها أية علاوات متعلقة بعملنا، مثل علاوة بدل خطر للمذيعين في الاستوديوهات، ولا للمراسلين، ولا بدل طبيعة عمل.

٧٥٪ من موظفي الإذاعة .. مديرون

ويوضح أبو سمية أن هناك جدلاً بين هيئة الإذاعة وبين اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة الهيكليات والإصلاح، وهو جدل مستمر منذ عدة أشهر حول قضايا مثل العلاقة بين الضفة وغزة، ووجود أكثر من رأس في المؤسسة، والمفروض من الهيكليات أن تحسمه، فمثلاً هناك إذاعة في غزة ولها مدير عام، ولا علاقة لها بالإذاعة المركزية في الضفة إلا من أشهر قريبة، فقط بربط إخباري. في الهيكلية يجب أن يكون هناك مدير عام واحد، فلا يجوز أن يكون مدير عام مسؤول عن مدير عام، كيف يستجيب له، فكيف إذا كان في الإذاعة ثلاثة مديرين عامين، مدير عام الإذاعة، ومدير عام البرامج، ومدير عام الأخبار، والتي تغلبنا عليها بتحويلها إلى دوائر .ويضيف أبو سمية حاولنا عمل هيكلية بناء على التسلسل بدءاً من مدير تحرير، سكرتير تحرير، لكن كيف العمل إذا كانت دائرة الأخبار تضم ١٨ موظفاً منهم ١٠ مديرين مسؤولين عن عمل ٨ موظفين، الحل بإضافة كادر جديد إلى الهيئة، عندما نتطلع إلى كادر هيئة الإذاعة والتلفزيون المشكل من ١٠١٨ موظفاً نجد أن ٧٥٪ منهم مديرون، جميع مراسلي الإذاعة مديرون (وواحد منهم وقع له على ترقية إلى درجة مدير عام).

جاءنا موظفون معينون بدرجة مدير، ولا علاقة لهم بالمهنة على الإطلاق، تعاملنا مع واحد منهم كموظف عادي في العمل، عله يستطيع أن يثبت نفسه، لكنه فشل، فانتقل إلى التلفزيون، من يفشل عندنا يحول إلى التلفزيون، لأننا نعمل في مهنة لا تحتمل الخطأ، وتعتمد على الإنتاج السريع.

الإذاعة تعمل في مبنى مدمر

ويرى أبو سمية أن هذه الطريقة في التعيين غير المستندة على معايير ولا حاجات عمل تؤثر كثيراً على الموظفين الذين عليهم تدريب مديرهم على العمل، ويدفعهم للبحث عن طرق يحصلون من خلالها على درجة مدير لتحسين الراتب، ومنهم من ينجح وكل حسب علاقته وصلاته، بدلاً من تحسين أدائهم في العمل والتفوق في الإنتاج لتحسين أوضاعهم الوظيفية، ولكننا أمام هذا الأمر لم نجد مفراً سوى القول للموظف لك الحق أن تحتج، ولكن ليس لك الحق في أن تتمرد، إلى حد ما التزموا، لكن هذا أثر على أدائهم. لكن ما أثر أكثر على الأداء الوظيفي هو التدمير الذي تعرضت له الإذاعة، واستمرار العمل في مكان غير آمن، دون أدنى متطلبات العمل، ومع ذلك لم يمنعنا هذا من الاستمرار في عملنا، ولكن تراجعنا كثيراً على الرغم من أننا ما زلنا حتى اللحظة مصدر أخبار مهم لأننا مصدر حكومي، لكن نسبة الاستماع تراجعت لأننا نبث عبر موجة أف. أم قصيرة، ولم نعوض عن جميع أجهزتنا التي دمرت بالكامل من أجهزة وأرشيف إلا بجهاز للبث لا تتجاوز قيمته عشرة آلاف دولار.

الاعتمادات فقط للمديرين والمديرين العامين

كذلك لم يكافأ أي موظف ممن قاموا بأعمالهم في اللحظات الصعبة والقاسية في منع التجول والاجتياحات، لكن المكافأة التي نالها الموظف أخذت منه تكملة صافي الراتب، ووقف الدرجات لمستحقيها بعد مرور أربع سنوات خدمة، وكل ذلك بحجة الهيكلية، وعندما جاءت قسائم الراتب لم يستطع أحد تفسيرها، الكثير من موظفينا تدنت رواتبهم، كيف يقولون إن الراتب مقدس ولا يمس، عندما استفسرنا عن ذلك قيل إنه خلل كمبيوتر، وعند تصحيح الخطأ مس الراتب مرة أخرى، كتبنا لرئاسة الحكومة نخاطبهم في الأمر، فغضب مدير عام الرواتب، ولم يردوا علينا رسمياً، كان الرد شفهياً، بمعنى ما: نحن لا يوجد لدينا إجابات لأسئلة الموظفين. نطلب مذيعاً ومحرراً يأتينا مدير ليس له علاقة بالمهنة، اتخذنا قراراً استثنائياً من الرئيس بتعيين ١٠ مقدمي برامج ومذيعين ومحررين، الرئيس وافق، لكن لا توجد اعتمادات، هناك اعتمادات لمديرين ومديرين عامين فقط.

تتمة/ التسجيل للانتخابات

أفضل من الأمس، فتلك الفئة لن تسمح لنا بالعمل، ولن تمنحنا أدوات العمل الضروري، فلا حبر موجود ولا قرطاسيه، ولا سيارات .. هم يحتكرون كل شيء: المهمات، والمكاتب، والسيارات، والهواتف ذات الأرقام المباشرة، والهواتف الدولية، والجوالات ذات الفاتورة المفتوحة، وغيرها الكثير من الامتيازات التي لا مجال لتعدادها، رغم أن معظمهم لا تطأ قدماه أرض الوزارة قبل الثانية عشرة ظهراً، حتى أن بعض الموظفين يضطرون إلى الذهاب لمنزل هذا المسؤول أو ذاك، كي يضع توقيعه على كتاب أو فاتورة تتعلق بتخصيص حبر للطابعة، أو ورق للطباعة .. أو .. أو ... هذه الحالة التي يعيشها كوادر فتح «الحقيقيون»، خلقت لديهم نوعاً من الشعور باللاجدوى.

ويتابع أبو عامر: من ننتخب أذا جرت الانتخابات يا شباب؟ .. سؤال طرحه أحدنا على الحضور... كنا نجلس مجموعة من الشباب بعض من الكوادر المناضلة والفاعلة في حركة فتح، والتي عرفتها ساحات النضال في الخارج والداخل .. كنا خليط من العائدين والمقيمين، .. خيم الوجوم على الوجوه ؟! .. قال ثلاثة من الحاضرين: لن نسجل، ولن نصوت لأحد .. لا أحد جدير بأصواتنا .. القضية معروفة سنرى الوجوه ذاتها، التي حرمت أطفالنا البسمة، وكانت السبب في تدمير حياتنا ؟! .. هل تريدون منا أن نصوت للوزير فلان الذي فعل وفعل و فعل، أم لعضو التشريعي الفلاني، الذي لم يفعل شيء لا للوطن و لا حيه، بل كان كل همه توظيف أفراد عائلته .. حدية في النقاش .. أصوات تتعالى، صراخ، شرر يتطاير من العيون، وفجأة أحدهم يصرخ قائلاً: انتظروا... لقد قررت أن أصوت لحماس .. سادت حالة من الصمت، والانفعال، والتساؤل، والحياء، والارتباك.... ماذا تصوت لحماس ؟!! .. هل هذا هو الحل بنظرك .. سيفعلون بنا الأفاعيل إذا وصلوا للسلطة، سيكونون كطالبان في أفغانستان .. هل جننت !! .. ربما ما تقوله صحيح مع أني لا أظن ذلك !! أنت لا تعرف لماذا سأصوت لهم سأصوت، ليس لقناعتي بخط حماس، مع أني أحترم نضالهم وتضحياتهم فهم بعض من أهلنا وأخوتنا، ولكن نكاية بهذا الواقع الذي نعيشه في فتح ؟! .. أخي نريد أن نصل إلى أفق أفضل ؟ نريد التغيير، ليكن ما يكون .. لقد وصل السيل الزبا ...

قلت، والحديث لأبو عامر: لماذا هذا الانفعال ؟ .. لنسجل أسمائنا ولنرى من سيترشح هناك الكثير من أبنائنا من سيرشح نفسه كمستقل أكيد سيكون هناك أخوة لنا يستحقون منا أن ندعمهم.. يا سيدي, إذا كان بعض من أبناء حماس أو التنظيمات الأخرى يستحقون أن نصوت لهم لنصوت .. سجلوا حتى لا تذهب أصواتكم هباءً..انتهت جلستنا تلك وافترقنا .. بعد أسبوع سألتهم هل سجلتم: صمتوا جميعاً ...لم يسجلوا .. سألوني وهل سجلت .. صمت أيضا .. ويتساءل أبو عامر: ما الذي يجري لأبناء فتح .. إنه الشلل، الضياع، فقدان الثقة بالنفس، فقدان الأمل.

ورغم ذلك، يقول أبو عامر: أدعو كل أنصار فتح وكوادرها لأن يكونوا في سجلات الناخبين، وليختاروا في هذه المرة من يعتقدوا أنه الأجدر، وأن يستبعدوا كل الفاسدين والمتهمين بالفساد، حتى لو احتوت قوائم حركة فتح على أسمائهم ، فهم ليسوا منا ... ولا ينتمون إلى نضالنا ...ولا إلى الوطن الذي نريد.

أما أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري، واللجنة الحركية العليا لحركة «فتح»، فدعا إلى أن تكون «فتح» لحمة واحدة، وتعمل علي تعبئة الناس للمشاركة في التسجيل، معتبراً الانتخابات استجابة لضرورة فلسطينية داخلية، ولبرنامج حقيقي لمواجهة التحديات الخارجية، قائلا: إسرائيل والولايات المتحدة لا يريدان منا الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وتابع غنيم: يجب الذهاب الي الانتخابات تحديا لهم، مشيراً إلى ان الانتخابات اعطت الرئيس ياسر عرفات الشرعية لبقائه رغم حصاره.. «نريد الانتخابات للدفاع عن مشروعنا الوطني المستقل» .

وبدوره يرى الدكتور أحمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن الدعوات الصادرة من أكثر من اتجاه، والتي تعكس قلقاً على ضعف الإقبال النسبي على المشاركة بعملية التسجيل، والندوات وورشات العمل التي بدأت تعقد لتحليل هذه الظاهرة والحديث عنها وتبيان أسبابها ، وتحميل الاحتلال بالنتيجة المسؤولية عنها من جهة، والقوى السياسية والمجتمعية من جهة أخرى، رغم مشروعيتها، فإنه لا ينبغي الذهاب بعيدا فيها، وعكس حالة من الهلع قد تعطي نتائج عكسية خاصة عند الفئات المترددة، والتي تدفعها هذه التخوفات من عدم الذهاب للمشاركة في التسجيل، كما أن ورشات العمل والندوات التي بدأت تعقد في أكثر من مكان لبحث ضعف الإقبال الجماهيري على الانتخابات، ورغم أهميتها، فإنها لن تكتشف شيئا جديدا في الأسباب والموجبات، سوى إهدار المزيد من الوقت والجهد والإمكانيات، التي من ممكن توظيفها في عمل دعائي وجماهيري مباشر، لحث الناس على المشاركة في التسجيل للانتخابات .

لجنة الانتخابات

وينفي بهاء البكري، مسؤول العلاقات العامة في لجنة الانتخابات المركزية، ما يقال عن عزوف في التسجيل للانتخابات، فحتى نهاية يوم الثامن والعشرين من أيلول ٢٠٠٤، وصل عدد المسجلين إلى ٦٠٠ ألف مواطن من أصل مليون و٦٠٠ ألف يحق لهم التسجيل، مبدياً توقعاته بأن يصل العدد في نهاية السابع من تشرين الأول ٢٠٠٤، اليوم الأخير للتسجيل، إلى مليون مواطن، مؤكداً أن هذا الرقم لا يعكس أي عزوف عن التسجيل. وأضاف البكري: المتحدثون عن «العزوف»، يستندون إلى معلومات قديمة، ربما تعود للأيام الأولى في التسجيل، والعديد منهم عمل على نقل صورة مسبقة لهذه العملية، قبل حدوثها، لا سيما أن الكثيرين كانوا يراهنون على فشل عملية التسجيل نفسها، وهو ما لم يحدث. ويتابع: عملية التسجيل في تصاعد متواتر .. لقد أخذنا بعين الاعتبار أن تحريك المجتمع يأخذ وقتاً، لذا كانت استمرت فترة التسجيل ٣٥ يوماً، مواءمة لطبيعة الناس، التي في العادة تقبل على الأمر في نهاياته. وحول شكاوى المواطنين، من التشدد في عملية التسجيل، يقول البكري: التسجيل للانتخابات الماضية، كان قبل صدور قانون الانتخابات رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ .. نحن نطبق القوانين، لضمان عدم حدوث أية تجاوزات .. وأعتقد، أنه على الرغم من الشكاوى المتباينة هنا وهناك، إلا أننا استطعنا انتزاع ثقة المواطن، الذي لم يشكك في شفافية ودقة عملية التسجيل.

واتخذت لجنة الانتخابات المركزية، حسب البكري، العديد من الإجراءات، لتشجيع إقبال المواطنين على التسجيل للانتخابات، منها ذهاب المسجّلين والمراقبين إلى المنازل، لتمكين المواطنين، من ذوي الحالات الخاصّة من التسجيل للانتخابات، والدوام أيام الجمع، وزيادة ساعات الدوام، وتوزيع مراكز التسجيل بما يسهل على المواطنين هذه العملية، وإقامة مراكز تسجيل مؤقتة، ومتنقلة، في أماكن الازدحام، كساحة المنارة في رام الله، وساحة المهد في بيت لحم، وساحة الجندي المجهول في غزة، إضافة إلى الجامعات الفلسطينية، وإرسال عدد من المندوبين إلى أجزاء عدة في البلدات والقرى، في حال اقتصرت على مركز واحد للتسجيل، في أحد أطرافها.

ويقول البكري: هذه الإجراءات والتسهيلات، والتي لا تخل بالدقة والشفافية، أسهمت في رفع نسبة المسجلين، مؤكداً أنه يجري العمل على فتح دوائر خاصة لتسجيل أولئك القاطنين في غير مناطقهم الانتخابية، وتمنعهم حواجز الاحتلال على التوجه إلى مدنهم، وبلداتهم، وقراهم، للتسجيل فيها، على أن يكون الانتخابات في الدوائر الخاصة بمناطقهم الأصلية. ويضيف البكري: كما اعتمدت اللجنة إجراءات مرنة بخصوص الفلسطينيين من غير حملة الهوية، والمقيمين في الأراضي الفلسطينية، حيث يكفي جواز السفر الأجنبي، أو وثيقة السفر، والتصريح أو التأشيرة، لإثبات جنسيتهم، وبالتالي تسجيلهم في الانتخابات، ما يتيح لـ٤٩ ألف مواطن، حسب إحصاءات وزارة الداخلية، المشاركة في الانتخابات، والأمر نفسه ينطبق على اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع.

تتمة / رؤية نقدية

وحيث تطورت الرياضيات خلال القرنين بصورة قضت على الطابع اليقيني الذي كانت تجسده، يقدم الكاتب نموذجاً لتفكير سقيم في العلم، وتغيب الأفكار حتى المبسطة في هذا المجال من جامعاتنا. وهو يؤدي إلى إضاعة فرصة استيعاب المنهج وتوظيفه بوصفه أحد مناهج التفكير الأشد دقة وصورية وأحكاماً. ويضيف: إنه للأسف تنهمك عملية تدريس الرياضيات في هذه البلاد في قراءة وحفظ النظريات دون إدراك جوهرها. وتدرس البديهيات والنظريات والمبرهنات والبنى والأنسقة دون تعمق جذورها وأسسها البعيدة، وبذلك فإن شروط الإبداع الرياضي أو شروط الإنتاج المعرفي الرياضي تبقى طي السر والغموض. ومن الغريب أن طلاب هذا الفرع يضلون ضلالاً تاماً في حديثهم عن تخصصهم إلى درجة انتشار أفكار ساذجة تقول إن الرياضيات يتم اكتشافها بالصدفة أثناء ممارستنا لحياتنا اليومية، ما يعني أن الرياضيات موجودة في الطبيعة، وأن الناس يكتشفونها اكتشافاً كالقوانين الفيزيائية والطبيعية من دون إدراك أن قوانين الرياضيات هي اختراع إنساني مستقل عن الواقع استقلالاً شبه تام، وهو أمر عادي للذين تسيطر عليهم ذهنية حسية غير علمية كما هو الحال في جامعاتنا. وفي علم الفيزياء أيضاً يضيف الكاتب أنه تسود روح الوضعية الساذجة تلك التي تتوهم أن العلم يتحرك بموضوعية تامة، وأن المعرفة تجد تفسيرها النهائي في المادة الملقاة على قارعة الطريق. في وقت لا تتمتع فيه فكرة أن علم الفيزياء مجرد إنشاء عقلي بانتشار واسع في الجامعات الفلسطينية. والحقيقة أن الجوانب من العلم التي تحتاج إلى خيال واسع وتفكير متعدد الأبعاد أو جانب مبدع لا قياساً منطقياً يتم تجاهلها بسبب طابعها الصوفي الملغز. ويتم تقديم النظريات الكبرى مثل النسبية والكوانتا وأطروحات علمية مغلفة بحزازير شتى تجعلها أقرب إلى قصص الخيال العلمي مما هي ممارسة علمية. والمشكل أنه من أجل تفهم الأسس العميقة لـ «الماذا» الفيزيائية أو الفلسفية التي تحيط بعلم الفيزياء ضمن الرؤية العصرية للموضوع، يتم الغرق في الصوفية، أي ما قبل العلم. وأما الحل الآخر في بلادنا، فيتم حذف المشكلة باستعارة النزعة الوضعية التي سادت قبل القرن العشرين. وتبدو العلوم بالنسبة للطلبة في عداد الطلاسم، وينظرون إلى أستاذ الفيزياء أو الكيمياء بوصفه مشعوذاً يحمل ألغازاً عصية على الفهم.

الطالب الجامعي

باب يشكل مع الباب المكمل له (الأستاذ الجامعي) من دون أن يعني أن أبواب الكتاب الأخرى لا تكمل بعضها، بل على العكس من ذلك لا توجد كلمة في الكتاب لا تستند إلى الأخرى ولا تدعم الأفكار التي أوردها الباحث باختصار شديد وتقنية عالية ووضوح عال في الأفكار والتعبير. ولأنه من دون طالب لا توجد عملية تعليمية، فان تخصيص باب للطالب الجامعي توضح جزءاً مهماً من مشكلات التعليم الجامعي في بلادنا. فانعدام رغبة الطالب في التعلم تلخص إلى حد كبير واقع الجامعة والعمليات التي تتم في إطارها. فضلاً عن أن الطالب لا يتلقى أي مهارات تورطه في لعبة العلم، كالتعود على القراءة، والبحث في المختبر، أو في مستوى البحث المكتبي في مجال العلوم الإنسانية، ويذهب الباحث بعد عرض عدد كبير من الأمثلة إلى الاستنتاج بوجود انحطاط أخلاقي وثقافي وقيمي هائل في صفوف الطلبة. إلى درجة التهكم بناء على وقائع أن كثيراً من «أبحاث» التخرج لدى طلبة الماجستير التي لا يميزها الطالب عن التقارير في جامعتين كبيرتين يقترحها صاحب مكتبة على الطلبة، وهو الذي يقترح نسخ وتصوير ما يفيدهم في رسالة التخرج. ولا يترك الباحث الأمر للتهكم لأن البحث غاية في الجدية والاتزان، فيعيد شاهين أصل المشكلة إلى عنوان هو «أن الطالب يترك دون توجيه جدي وتفصيلي بدرجة معقولة عند كتابة الأبحاث وهو ما يؤدي إلى ممارسات مريعة في معظم الأحوال. وبالطبع، فان الأستاذ الجامعي يتحمل قسطاً من المسؤولية مع إدارة الجامعة.ولهذا ترى الباحث يركز في باب «الأستاذ الجامعي» بين العقول والأكاديميين.

ويشير إلى الظروف الاقتصادية للأستاذ الجامعي، وإلى تشتته لتحصيل لقمة عيشه، وإلى غياب أستاذ جامعي متفرغ ليضيف أن الأستاذ في واقع الحال ليس في مقدوره ممارسة البحث، أو متابعة تخصصه وتطوير معارفه في التخصص، ومواكبة تطور العلم ذاته. ويسوق أمثلة كثيرة عن أساتذة جامعيين يذهبون إلى الجامعة وهم لا يعرفون عنوان المحاضرة أو أستاذ يدرس مادة لا يعرف معنى مصطلح في مادته وفي نهاية الفصل يفرح الأستاذ الطلبة بنتائجهم الباهرة استرضاء للطلبة والإدارة لأنها من وجهة نظر هؤلاء الأساتذة، كما يقول الباحث تعتبر أسلم الطرق وأكثرها فائدة لعمله من ممارسة النقد، وهو دور الثقافة بالمعنى الأساس للكلمة، والتطلع إلى دور يختلف للمثقف عن دور كتاب السلاطين. فالعلم هنا يجري في سياق تحصيل الرزق. لا في سياق ثقافي ومعرفي آخر. ولا يسوق الباحث هنا أمثلة أخرى لأساتذة لا يفعلون هذا، ولديهم هموم لنشر العلم والمعرفة في ظروف صعبة وإعادة أسباب أي عجز في هذا المجال إلى أسباب سوسيولوجية، أو غيرها مع أنه يشير في معظم البحث إلى هذه الأسباب. كما يتناول الكاتب في باب «طرق التقييم وأدواره ونظام الامتحانات»، فيرى فيه عيباً كبيراً. ويرى أن ثقافة الاستظهار (الحفظ غيباً) هي السائدة، وهي جزء من ثقافة المجتمع. وهي التي تضعف أو تغيب قياس عمليات التفكير في العملية التعليمية كالاستنباط والاستنتاج والتحليل ومهارات التفكير الناقد لصالح فحص درجة حفظ المعلومات.

كما لا يعتبر الكاتب أن الغش في الامتحانات لا يشكل عبئاً أخلاقياً على أحد (الطالب والأستاذ وإدارة الجامعة ... الخ). كما يشير إلى غياب منحنى (كيرف) طبيعي لمستوى النجاح، وتحت ستار الخصوصية انتهكت المعايير وبات مجتمع الطلبة كله متفوقاً ويعترف الأساتذة انهم يكيفون مستوى العملية التعليمية بما فيها الامتحان للاستجابة إلى ضعف الطلبة لتسويغ وتشريع منح الشهادات. أما تمثل الطلبة للأهداف، فقد ذهبت إلى غير رجعة. ولا يكتفي الكاتب بعرض المشكلة وإنما يطرح أسئلة حول الحلول ويفكر بصوت عال إذا ما كان ممكناً إلغاء الامتحان أو إيجاد بديل منه. ويجيب: عالمياً غير ممكن ولكن في فلسطين ربما يكون ذلك ممكناً. كأن يبعث إلى سوق العمل، فإن نجح هناك يأخذ شهادة، وإن لم ينجح طلب منه القيام بمزيد من الدراسة. وينهي الكاتب في «السياق التاريخي للتعليم» بتبيان علاقة التعليم بالسياسة والتنمية والاقتصاد، وكيف أن السياسة لن تسعى إلى نهضة تعليمية إذا لم يكن الاقتصاد القومي يستدعيها بالفعل. ومن شروطها حرية التفكير، والبحث، والنشر، والتعبير، وفصل التأثيرات السياسية والأمنية، والموروث الثقافي والديني والاجتماعي عن العلم والعملية التعليمية.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن ما ينقص هذا البحث الكبير الأهمية هو المسوح والإحصاءات والرقم المتعلق بنسب غياب أسس عملية تعليمية وتعلمية سليمة في المجتمع الفلسطيني. مع أن معظم الملاحظات إن لم نقل جميعها التي أوردها الباحث كأمثلة من الحياة التعليمية قد لا تشكل نسبة ذات وزن. والخشية أن يكون وقع في باب التعميم وهو الباحث المتمرس وصاحب الرؤية النقدية الحارة والباحث من داخل الحقل الذي وضع الإصبع على الجرح ليرى ويري فداحة المشكلة وبؤس الواقع التعليمي والحاجة الماسة إلى عمل أي شيء نحو استدارة في التوجه على الأقل إن لم يكن استدارة كاملة في كل عملية التعليم نحو ثورة حقيقية. فكثيراً ما تطفى انطباعات نابعة من أمثلة صارخة في الواقع على جانب كبير وواسع من عملية اجتماعية اقتصادية شديدة التعقيد، من دون أن يعني عدم سلامة المؤشرات التي يطرحها البحث في سوق العمل، وفي الحياة وفي البيت، وفي البيت التعليمي (الجامعة)، كما لا يبدو استغراب الباحث من تغليب الطلبة اهتماماتهم بالجنس عن التعليم في لحظات معينة في غير محله، وهو أمر قد يكون علاجه خارج هذا البحث أو جزءاً من بحث ميداني يطاول نسب الاهتمام والأولويات وفق معايير مسحية مبنية على الأسس العلمية المعاصرة. على الرغم من أن الباحث لم تفته الإشارة إلى انه لا يمكن التعميم إلى أمور أخرى (العشيرة، والدين، والسلطة، والموضة، والفن) كأولويات لدى فئات أخرى من الطلبة، وهي أمور تتعدى فكرة التعلم إلى مكونات الهوية.